الشيخ ناصر الصباح في حديث مع عدد من النواب

وزير الصحة يرد على أسئلة النواب

المجلس كلف اللجنة الصحية دراسة مدى سلامة شبكة G5 على سكان الكويت

تخصيص ساعتين في الجلسة المقبلة لمناقشة تطور الأحداث في المنطقة

- الملا: دخول «التأمينات» في استثمارات عالية الخطورة قد تحقق خسائر للمؤسسة بالمضاربات غير المحسوبة
- أخذ المؤسسة لفوائد تصل نسبتها إلى 80 بالمئة على استبدال الراتب محرم شرعا باعتباره نوعاً من الربا

مداخلة الدلال

.. والسويط

- خسارة «هيئة الاستثمار» مبلغ 586 مليون دولار من أصل 680 مليون دولار بإحدى الشركات الفرنسية
- تدرجنا في الأدوات الرقابية وصولا إلى تقديم الاستجواب ويجب على الحكومة عدم هدم الرقابة المالية
- الرويعي: وزير التربية لم يتخذ إجراء بشأن المدارس المهجورة والآيلة للسقوط
- حامد العازمي: وزارة التربية ستقوم بهدم وإعادة بناء من 6 إلى 8 مدارس العام المقبل
- باسل الصباح : مستشفى الجهراء الجديد افتتح العام الماضي ولم يسلم من قبل المقاول حتى الآن

وأكد انه تم إعادة بناء قطاع الاستثمار في المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية بالكامل لافتا إلى وجود فريق استثماري كويتي «مهني متمرس» مكون من 97 شخصا يتولون قيادة قطاع الاستثمار بعد أن كان يعتمد على قرار فردي إضافة إلى القيام بإجراءات استرجاع أموال المؤسسة.

وأوضح ان «التامينات الاجتماعية» «ورثت عدة مشاكل نتيجة استثمارات سيئة من قبل مدير عام المؤسسة الأسبق».

وعما أثاره مقدمو الاستجواب حول حرمة استبدال الراتب التقاعدي لدى «التامينات الاجتماعية» باعتباره ربا قال انه «حق اختياري لا يستهدف منه الربح وينظمه القانون منذ سنة 1976».

وبشان ما اثاره مقدمو الاستجواب حول كثرة المناقلات بين اعتمادات الميزانية اشار إلى نص المادة «146» من الدستور مبينا ان «كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها يجب أن يكون بقانون وكذلك نقل أي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية».

وشرح الأسباب الرئيسية لإجراء المناقلات خلال السنة المالية ومنها تعيين الموظفين الكويتيين على الاعتماد التكميلي والتغيير في نسب الإنجاز للعقود إضافة إلى ورود بعض المصروفات لبعض الجهات الحكومية قائلا ان المناقلات منظمة قانونيا ودستوريا ولائحيا وهي أساس مرونة الميزانية.

ثم عقب النائبان على رد الوزير إذ وصفا دور وزير المالية الدكتور نايف الحجرف في معالجة حساب العهد بانه «غير جدي» منتقدين على حد قولهما «منع الجهات الرقابية من ممارسة دورها الرقابي تجاه حساب العهد».

وأكد النائب الملا ضرورة «تسوية حساب العهد» منتقدا ما اعتبره «منع جهاز المراقبين الماليين من ممارسة دوره الرقابي والمعلومات التي قدمها الوزير بانها غير صحيحة».

واشار إلى «عدم مراعاة الوزير اسس الاستثمار وتعريضه استثمارات الدولة للمخاطر» مبينا ان «أغلبية استثمارات الوزارة قرارات سياسية وليست فنية والوزير لم يلتزم بتزويد النواب بدراسات الجدوى» على حد وصفه.

وقال إنه وجه سؤالا برلمانيا إلى الوزير بشان استثمارات الاحتياطي العام للدولة «والإجابة عليه لم تصل إلا قبل تقديم الاستجواب بدقائق».

من جانبه ذكر النائب العدساني إنه تمت مناقشة حساب في لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عدة مرات منتقدا «عدم التزام الحكومة بحساب العهد والأخطاء الموجودة به» وفقا لرأيه.

واعتبر ان «الحسابات الختامية لوزارات الصحة والنفط والخارجية والدفاع والتعليم العالي ظهرت خلافا للطبيعة المحاسبية السلمية وكانت هناك فروقات مالية لعدم إعداد مذكرات تسوية من قبل بنك الكويت المركزي».

ورأى أن «العجز الاكتواري رقم مسلم وغير قابل للتعديل وكان الأصل أن يتم فحصه عن طريقة وزارة المالية وآخر عجز كان في سنة 2016 حيث بلغت قيمته تسع مليارات دينار (نحو 30 مليار دولار)».

وشدد على ان المناقلات يجب أن تحصل بموافقة وزارة المالية وليس ما اسماه بـ«التلاعب وواقع الميزانية لا يعكس حقيقتها».

وذكر أن وزارة المالية لم تستغل الأرباح المحتجزة التي تصل قيمتها إلى 20 مليار دينار «نحو 66 مليار دولار» ما يؤدي إلى تعريض الدولة للعجز.

تحدث النائب شعيب المويزري في جلسة استجواب وزير المالية نايف الحجرف مؤيدا للاستجواب المقدم من النائبين رياض العدساني وبدر الملا.

وقال المويزري: الوزير ابن قبيلة عزيزة عليّ لكن الكويت أعز مني ومن عيالي وردوده غير مقنعة

وتابع:للأسف هناك من يقسم مجلسنا بدو وحضر وهو ما جعلني اتحدث اليوم حتى نقطع الطريق على كل من يريد تقسيمنا

الرئيس الغانم: لم أتسلم سوى طلب واحد بتشكيل لجنة تحقيق في كل محاور الاستجواب وتكلف اللجنة المالية بها على ان تنجز تقريرها خلال 3 اشهر وتمت الموافقة.

العهد من 8ر66 مليار دينار «نحو 28 مليار دولار» إلى 4ر55 مليار دينار «نحو 15 مليار دولار» ما يعادل نسبة 47 بالمئة مؤكدا ان جميع مبالغ حساب العهد «مرصودة وتعلم بها» وانه شكل فريقا وزاريا بعد شهر من تكليفه بالحقيبة الوزارية ليقوم بمعالجة هذا الملف.

وقال ان حساب العهد هو دفعات مالية تمت واليوم هي تحت التسوية المحاسبية و«نحن الآن بانتظار التسوية النهائية» مشددا على انه لن يتردد في إحالة أي شبهة فساد تتعلق بحساب العهد إلى النيابة العامة فأي تعدي على المال العام «مرفوض».

وعما ورد في الاستجواب بشأن التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية أشار إلى تشكيل ست لجان تحقيق منها أربع لجان كانت بناء على معلومات وصلت إليه من النواب إضافة إلى إحالة قضيتين إلى النيابة العامة.

وفيما يتعلق بالهيئة العامة للاستثمار لفت إلى عدة أمور إحداها نمو صندوق الأجيال القادمة بنسبة 152 بالمئة وان لدى الهيئة مراكز لإدارة المخاطر في ثلاث دول بالعالم هي الكويت والولايات المتحدة وإيرلندا إضافة إلى نمو أصول بنسبة 130 بالمئة في عشر سنوات.

الهدية يلقي كلمته

.. والطبطبائي

متابعة الجمهور